القرينة الدالة على المحذوف الناصب للمفعول به عند الرضي في شرح الكافية

م.د خيرالله مهدي جاسم محمد الزغير

جامعة وارث الأنبياء/ كلية العلوم الإسلامية

البريد الإلكتروني Email : geetngx@gmail.com

الكلمات المفتاحية: القرينة ، الناصب ، المحذوف .

كيفية اقتباس البحث

الزغير ، خيرالله مهدي جاسم محمد، القرينة الدالة على المحذوف الناصب للمفعول به عند الرضي في شرح الكافية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٢،المجلد:١٢ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The evidence that indicate to the omitted accusative to the object with Al Radhi in explaining the adequacy

Dr. Khairallah Mahdi Jassim Muhammad Al-Zughayer
Warith Alanbiyaa University
College of IslamicSciences

Keywords : the evidence , the accusative , the omitted.

How To Cite This Article
Al-Zughayer, Khairallah Mahdi Jassim Muhammad, The evidence that indicate to the omitted accusative to the object with Al Radhi in explaining the adequacy, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2022,Volume:12,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

Summary:

The research is an analytical study to demonstrate the validity of the assessment of the omitted accusative to the object, The assessment represents two aspects: the first is the grammatical estimation, which reformulates the structure with what grammatical validity is held within the rules of grammatical attribution, so the most important thing in this assessment is the statement of the elements of the attribution that it is better to remain silent on, and the other side is the assessment of the meaning, which is wider than the statement of the elements of attribution. This assessment aims to understand the structure through the meaning of the speech, and all these estimation issues were taken in the light of the verbal and current evidence in the book of Sharh AlRadi on AlKafiya'a,so the two evidence reoresent the method that determin assesment . So no estimation without evidence because it is a kind of unseen according to what the grammarians wrote about Ibn Jinni, and on the other side, the research represents an applied presentation of the most important regulations adopted by Al-Radi Al-Istrabadi in taking the assessment according to the two presumptions in light of the verbal and current clues in the book Sharh Al-Radhi on the adequacy, and it presents the principles that Al-Radhi adopted in observing the appreciation according

to the two evidence, and the research represents a study of the explanation of Al-Radhi Al-Asturabadi for the phrase of Ibn Al-Hajib in his book Al-Kifiyya in grammar and the phrase is (the verb may be omitted because of a prescription, as permissible as your saying to someone who said: I do not strike, and it is obligatory in four places: the first, audible like: a person and himself, and “end well for you” and “Welcome). As this phrase represents the scientific material from which the research select the writing of the details of the research, and the research. The research discussed the obligatory ruling in which he described Speech by the audible, and Al-Radi attributed the rule of obligation to the reason for frequent use, and the research came out with some results, including that describing audiovisuals with the rule of obligation cannot be said about its release, so it is permissible, and also the research showed that the verbal presumption based on presenting the question and the answer to indicate what is omitted can be counted Current clues not the verbal.

الملخص:

البحث دراسة تحليلية لبيان صحة تقدير المحذوف الناصب للمفعول به في ضوء صياغة التركيب، إذ يمثلُّ التقدير جانبين: الأوَّل التقدير النحوي وهو الذي يُعيد صياغة التركيب بما تنعقد به الصحة النحوية من ضمن قواعد الاسناد النحوي أي أهم شيء في هذا التقدير بيان عناصر الإسناد التي يحسن السكوت عليها، والجانب الآخر هو تقدير المعنى فهو أوسع من بيان عناصر الاسناد، إذ يروم هذا التقدير إلى فهم التركيب عن طريق معنى الكلام، وكل هذه المسائل التقديرية رُعِيَت في ضوء القرائن اللفظية والحالية في كتاب شرح الرضي على الكافية، فالقرينتان تمثِّلان الطريق الذي يحدِّد التقدير، فلا تقدير من دون قرينة؛ لأنَّه يكون ضربًا من الغيب بحسب ما دوَّنه النحويون عن ابن جنِّي، ومن جانب آخر يمثل البحث عرضًا تطبيقيًا لأهمَّ الضوابط التي اعتمدها الرضي الاسترابادي في مراعاة التقدير بحسب القرينتين، ويمثل البحث دراسة شرح الرضي الاسترابادي لعبارة ابن الحاجب في كتابه الكافية في النحو، والعبارة هي " وقد يحذف الفعل لقيام قرينة، جوازًا كقولك زيدًا لمن قال: ما أضرب، ووجوبًا في أربعة مواضع: الأوَّل، سماعي نحو: امرءًا ونفسه، و "انتهوا خيرًا لكم" وأهلًا وسهلًا" ، إذ تمثِّل هذه العبارة المادة العلمية التي استقى منها البحثُ تدوين تفصيلاته، وناقش البحث حكم الوجوب الذي وصف فيه الكلام المسموع، وقد عزا الرضي حكم الوجوب لسبب كثرة الاستعمال، فكثرة الاستعمال تمثِّل معيارًا كمِّيًا وقد خرج البحث ببعض النتائج منها أنَّ وصف المسموع بحكم الوجوب لا يمكن على اطلاقه؛ لانَّ منه ما يكون جائزًا ، وكذا بيَّن البحث أنَّ القرينة اللفظية

القائمة على عرض السؤال والجواب للدلالة على المحذوف أمكن عدَّها من القرائن الحالية لا اللفظية.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمد صلى الله عليه وأله وسلم تسليمًا وعلى آله أجمعين.

أمَّا بعدُ...

فقد لحظ النحويون أنَّ الحذف في اللغة يؤدي إلى سياق على غير عادة اللغة التي تَبِينُ دلالتها عند التخاطب بها، فلا يميل المتكلمون إلى الغموض، بل يحاولون بيان القصد والمعنى الواضح في تعاملهم اللغوي؛ لذا إنْ وجد الحذف فهو إسقاط لعناصر الكلام التي لابد أنْ تظهر، ولكن لوجود بعض العوامل التي تساعد على تسويغ الحذف يصبح الحذف معتادًا في التركيب مفهوم المعنى.

وعنى البحث في بيان القرينة الدالة على المحذوف الناصب للمفعول به عند الرضي الاسترابادي في شرح الكافية، والبحث دراسة تحليلية لما شرحه الرضي الاسترابادي من عبارة ابن الحاجب التي نصُّها ((وقد يحذف الفعل لقيام قرينة، جوازًا كقولك زيدًا لمن قال: ما أضرب، ووجوبًا في أربعة مواضع: الأوَّل، سماعي نحو: امرءًا ونفسه، و "انتهوا خيرًا لكم" وأهلًا وسهلًا))[1]، إذ يمثِّل هذا النص المادة التي نبحث فيها مواضع الحذف للفعل الناصب للمفعول به بحكميه الجائز والواجب، وبطريق القرينتين اللفظية والحالية، فضلًا على التراكيب الثابتة التي لا تغيير بحسب ما عبَّر عنه الرضي نفسه، وسنلحظ ذلك فيما بعد.

البحث طريقة تحليلية للشرح الذي قام به الرضي الاسترابادي لعبارة ابن الحاجب، محاولة فيه بيان مقدار قبول الحكم الذي وصف به الحذف السماعي بالحذف الواجب، فالتراكيب التي أُعطيت مثالًا لهذا الحذف مما كثر استعماله بين المتكلمين، إلَّا أنَّه لا تحدُّه ضابطة معيَّنة أو قاعدة محددة توجب الحذف.

من جانب آخر يعرض البحث تفصيل عبارات الرضي التي تخص القرينة من أنواع القرينة الدالة ومفهوم الحذف والطريقة التي يوضح بها الرضي حذف الفعل الناصب للمفعول به سواء أكانت هذه الطريقة عِبر القرينة اللفظية أم الحالية.

وكان تقسيم البحث على تمهيد ومبحثين:

أمَّا التمهيد فيبحث في أنواع القرينة وتعريفهما، وتعريف الحذف ومفهومه وطبيعة تقدير اللفظ المناسب في التركيب.

وأمَّا المبحث الأول: تحت عنوان (القرينة اللفظية الدالة على المحذوف) واحتوى البحث مواضع حذف الفعل في ضوء القرينة اللفظية التي أشار إليها الرضي الاسترابادي.

وأمَّا المبحث الثاني: تحت عنوان (القرينة الحالية الدالة على المحذوف) واحتوى البحث مواضع حذف الفعل في ضوء القرينة الحالية، وكذا أشار البحث إلى التمييز بين القرائن الحالية، فمنها قرائن تعتمد المشاهدة، ومنها قرائن تعتمد قصد المتكلم ومعرفته بالمحذوف، ومنها قرائن تعتمد على السماع الذي يتصف بكثرة الاستعمال.

التمهيد

التعريف بالحذف والقرينة

الحذف في اللغة

ويقصد به قطف الشيء وقطعه وإسقاطه[٢]، وعرِّف في الاصطلاح عند الرماني تعريفًا قائمًا على مفهوم القرينة وإنْ لم يصرح بها، فهو عنده ((هو إسقاط كلمة بخَلَف منها يقوم مقامها))[٣] والقرينة المنطبقة على هذا التعريف هي القرينة اللفظية؛ لأنَّ الخَلَف الذي يقوم مقام الكلمة الساقطة يقوم على مفهوم المشابهة للفظ الذي سقط من الكلام ليدل عليه.

ولابد من دليل على المحذوف ليُحسن تقديره في الكلام وملاءمته لعناصر التركيب من الجانب النحوي والدلالي، إلَّا أنَّ الرماني التفت إلى تعريف الحذف بدليل قرينة الحال في كتابه النكت، بقوله ((الحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام))[٤]. فالحال وفحوى الكلام قرائن تدلُّ على المحذوف، إلَّا أنَّها تندرج تحت القرائن الحالية لا اللفظية.

ولِما لتفسير النحويين من اتساع في القرينة الدالة على المحذوف، فلا بُد من أنْ يكون التعريف للحذف شاملًا على دلالة القرينة اللفظية والمقامية؛ لكون الأخيرة قرينة مهمة في تعيين المحذوف ، وكذا للمعنى أثر في تعيين المحذوف، ولا يمكن الاستغناء عنه، لذا عُرِّف عند الزركشي، بقوله((والحذف هو إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل وزاد النحويون فقالوا أو لغير ذلك))[٥]؛ لذا يُلحظ في تعريف آخر له أنَّه وسَّع دائرة الدليل على المحذوف، إذ عرَّف الحذف بقوله ((إسقاط جزء من الكلام، أو كله لدليل أو قرينة))[٦]، فقد يكون المقصود من الدليل ما كان دليلًا لفظيًّا، أمَّا القرينة فيقصد بها غير اللفظية.

والاتكاء على القرينة اللفظية ألفيناه عند الدكتور علي أبو المكارم في تعريفه، فالحذف عنده ((إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يفترض وجودها نحويًّا لسلامة التراكيب، وتطبيقًا للقواعد، ثم هي موجودة، أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة))[٧]، فالقواعد والمواقف اللغوية على اختلافها تُعدُّ قرائن لفظية، واقتصره الدكتور عبده

الراجحي بتعريف اعتمد فيه على معناه اللغوي على أنَّه ((إسقاط جزء الكلام أو كلِّه لدليل))[٨]، وقوله "لدليل فيه إطلاق يشمل كل ما يصلح أنْ يكون قرينة لفظية أو حالية دالة على الحذف، وتعريف الدكتور عبده الراجحي لا يختلف عن تعريف الزركشي، بيْدَ أنَّه أسقط كلمة "أو القرينة" وما يمكن أنِّ يستشف من تعريف الزركشي إنَّ الدليل يراد به الدليل اللفظي والقرينة غير الدليل اللفظي مثل الحال والمقام.

والحذف عارض في الكلام، إذ الأصل الذكر، فإذا وقع الحذف فلا بد له من دليل، فيجعله الدليل بحكم الملفوظ به، وذلك إنِّ ((المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلَّا أنْ يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه))[٩]، فالصناعة قاعدة لا تخالف فلا يستطيع المتكلم أنْ يجري الحذف في التركيب.

وأهم ما أشار إليه النحويون في الحذف وجود الدليل الدال عليه وهو الطريق الذي يُسوَّغ الحذف في ضوئه، إذ من دون الدليل وُصف عندهم بأنَّه ضربٌ من الخيال[١٠]، لعدم مقدرة المتكلم من إيجاد اللفظ المناسب عند التقدير بما تأتلف به عناصر التركيب نحويًّا ودلاليًّا.

وبحسب تقصي الطرائق التي يتم في ضوئها الحذف أو الدليل الدال على المحذوف في اللغة بحسب القرائن، إذ يمكن أنْ نُدوِّن أنواع الحذف على النحو الآتي:

١-حذف قياسي تقتضيه الصناعة النحوية، ويُنسب إليه الوجوب والجواز، ويقع هذا الحذف من ضمن دلالة القرينة اللفظية، مثل حذف الفعل وجوبًا بعد "لو".

٢-حذف مقامي يقتضيه التداول بين المتكلمين أو مشاهدة الحال "نحو الهلال" أو "امرءًا ونفسه" وتُنسب علَّة الحذف فيه إلى كثرة الاستعمال.

٣-حذف لهجي، فهو ليس من صنعة النحويين عند استقرائهم الاستعمال اللغوي، فقد يكون الاستعمال في لهجة لابد فيه من الحذف وفي لهجة أخرى لا يقتضي استعمالهم الحذف.

التعريف بالقرينة

تدلُّ القرينة على المصاحبة، أي الاقتران بشيء، فهي من قرنت الشيء أقرنه قرنًا أي شدَّدته إليه[١١]، ومنه تكون قرينة اللفظ المصاحب للتركيب الدال على غيره، نستطيع القول إنَّ القرينة هي الشيء الظاهر الذي يكون دليلًا؛ لذا أرجع ابن فارس أصل مادة "قَرَنَ" إلى معنيين، فـ ((القاف والراء والنون أصلان صحيحان أحدهما يدلّ على جمع الشيء إلى الشيء ، والآخر شيء ينتأ بقوة وشدَّة))[١٢]، والجمع المشار إليه يدل على وجود شيئين مقترنان، ويضل وجودهما أو ظهورهما مقترنًا، واقترانهما جمعهما، وإذ ما وصفت القرينة بالدليل الدال على المحذوف بين الظهور الواقعي أو الظهور المقدَّر، مثل تقدير الفعل لدلالة القرينة الدالة على ملفوظه وإنْ لم يُنطق بهن

أي من دلالة عناصر التركيب بلفظ غير مشابه مثل تقدير فعل الأمر الناصب للمفعول، إذا كان سياق اللفظ دال على الأمر دون وجود لفظ مشابه لما قُدِّر، وسيتضح ذلك في المبحث الأوَّل.

وفي ضوء المعنى اللغوي للقرينة فإنَّنا نلحظ أنَّ تعريفات القرينة في الاصطلاح استمد معناه من التعريف اللغوي، وهو اقتران شيئين أو اجتماعهما معًا.

عُرِّفت القرينة بتعريفات كثيرة عند الأصوليين والبلاغيين ضمِّن أغلبها بأنَّ القرينة هي الدليل الدال على غيره لا بالوضع لإرادة المقصود أو المطلوب[١٣]، وما يعنيننا أمره القرينة عند النحويين لارتباطها بالتركيب ودلالته على غيره من اللفظ لا المعنى، ولا سيَّما المحذوف من الكلام الذي يقدَّر في ضوء القرينة، فقد عرَّفة الصبان بقوله ((والقرينة: ما يفصح عن المراد من لفظ آخر، وإنْ شئت قلت: ما يفصح عن المراد من غير أنْ يستعمل فيه))[١٤]، فيشمل تعريفه تقدير المحذوف بما هو ملفوظ أو غير الملفوظ مثل دلالة سياق الكلام على اللفظ، على ما أشرنا آنفًا من تقدير فعل الأمر.

وعرِّفت القرينة بأنَّها((ظاهرة لفظية أو معنوية أو حالية، يتوصل من خلالها إلى أنّ اللبس الناشئ من تركيب المفردات، بعضها مع بعض في سياقات متقاربة لفظًا ومعنى، ثم يتم ترجيح حكم على آخر بوساطتها))[١٥]، فتعدى مفهوم القرينة الدليل الدال على الحذف إلى الدليل الدال على الحكم على الشيء.

ومما تقدَّم أمكن تعريف القرينة بما يخصُّ الحذف بأنَّها الدليل الدال على المحذوف من لفظ التركيب أو سياقات الحال والمقام الدالة أو سياق اللفظ الدال وإنْ لم يكن ملفوظًا به فيستشف تقدير المحذوف من معنى الكلام ومقصود دلالته.

ضابط حذف الناصب عند الرضي

أكَّد الرضي دلالة الدليل على المحذوف، ولا يمكن الاستغناء عنها، بقوله ((ولا بد من قرينة مع الحذف، جائزا كان أو واجبا))[١٦]، واحسب أنَّ القرينة على الحذف الواجب ما يكون فيه وجود عنصر تركيبي دالٌ على الحذف، مثل حذف الفعل وجوبًا مع "إذا".

وقد ذكر الرضي إنَّ ضابط حذف الناصب في المسموعات هو كثرة الاستعمال، وسنأتي إلى ذكر نصه بعد أنَّ نُعرِّف بالسماع وما يصلح من كلام في السماع نوازن به بين كلام الرضي وحقيقة السماع ، فالسماع يراد به المنقول من الكلام، وعرَّف ابن الأنباري السماع بأنَّه ((الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حدِّ الكثرة))[١٧]، فهو بذلك قد اشترط معيار الكمِّ، فالكثرة هي الضابط الذي يعتدُّ به لأخذ المسموع من الكلام، واشترط السيوطي في السماع الوثاقة والفصاحة [١٨]، وأصل هذا المعيار قد أشار إليه سيبويه[١٩]، والفصاحة هي الكلام

الذي ((كان يتكلَّم به العرب الخُلَّص))[٢٠]، والفصاحة هي الكلام الذي لم يغيِّره المولدون والبلديون في ألسنتهم[٢١]، لكن الرضي لم يجعل ضابط الفصاحة معيارًا لمعرفة المسموع من الكلام، بل أرجع المسألة إلى كثرة الاستعمال في تعيين المحذوف، إذ قال ((وعلّة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنَّما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علَّة وسبب الحذف، أي كثرة الاستعمال، بخلاف المنادى فإنَّ الضابط كونه منادى))[٢٢]، فكثرة الاستعمال وتداول الكلام عند تردد التراكيب نفسها على ألسنة المتكلمين جعل منه ضابطة يسوِّغ بها الحذف، وإلَّا فالقاعدة تقتضي عدم الحذف أو مخالفتها؛ لذا صحَّ أنْ يُقال في هذه السماعيات إنَّ الحذف فيها سماعًا لا يقاس عليه، فإذا كان ضابط المنادى لكونه منادى يُعدُّ علة تامة في تسويغ الحذف فإنَّ السماعيات لا ضابط لها في تسويغ، الحذف؛ لكون كل مسموع يعلَّل بعلَّة تخصُّه خلاف الحذف في المنادى فإنَّ ضابط النداء دليل على المحذوف وهو الفعل الذي يخصُّ النداء مثل أقصد أو أنادي، فيكون حذفه واجبًا.

وأحسب أنَّ ما يروم إليه الرضي ضبط الحذف في ضوء قاعدة واضحة؛ لذا عندما أدرج أمثلة المسموع فقد أدرج المثل العربي من المسموعات وخصّه بالبحث، مع أنَّ كثيرًا من العبارات تُعدُّ من السماع ولم يدرجها على ما فعله بالأمثال، والذي يبدو أنَّ ذلك راجع إلى أنَّ المَثَل يعدُّ صياغة تركيبية مخصوصة سارت على ألسنة المتداولين فأصبح كلامًا متداولًا يُعبِّر عن مقاصد المتكلمين بما يتوافر فيه لهم من الإيجاز والاختصار لأنَّ من مميزات المَثَل الإيجاز والاختصار[٢٣]، فضلًا على تحقق المعنى الذي يُعدُّ غرضًا في اللغة التي يتفاهم بها المتكلمون.

بيْد أنَّ نظرة ابن يعيش تختلف عن الرضي في عدَّ السماعيات واجبة الحذف في ضوء المعنى، فالمعنى إذا كان مفهومًا واعتاد على فهمه المتكلمون، ومنه المَثَل يكون الحذف جائزًا لا واجبًا، قال ابن يعيش ((”الألفاظ إنَّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا))[٢٤]، والمَثل من الصياغات التركيبية التي اعتاد المتكلمون على النطق بها لكون معناه مفهومًا عندهم، فإذا لم يكن مفهومًا فلا يمكن أنْ يأتوا به في كلامهم، ففهمهم له يعيَّن المحذوف منه؛ لأنَّ التركيب المكتمل حاضر في أذهانهم.

وإذا تقصينا ما يدونه الرضي الاسترابادي من فكرة الضابط في الحذف وجدناه لا يثبت على جعل كثرة الاستعمال سببًا في عدِّ الحذف واجبًا ولاسيَّما في المسموعات ـ أي التراكيب التي تُعدُّ من السماع ـ إذ أشار الرضي إلى أنَّ الكلام إذا كثر استعماله على الحذف يكون حذفه جائزًا؛ لأنَّ الكلام ((إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفًا وصار كأنَّه منطوق به))[٢٥]، وهذا ما

نميل إليه بإقرار الرضي نفسه فضابط كثرة الاستعمال إذا كانت علَّته التخفيف فيه سببًا للحذف، فهي أقرب إلى الجواز من الوجوب في الحكم على الحذف.

المبحث الأوَّل

القرينة اللفظية الدالة على المحذوف

بعدَ أنْ كانت القرينة اللفظية دالٌ يُعيِّن المحذوف في الكلام، فإنَّ ذلك المحذوف قد يكون أثر لفظه موجودًا في الكلام فيُؤتى باللفظ المشابه المذكور آنفًا، وقد يدل عليه سياق الكلام وإنْ لم يكن على المشابهة، بأي لفظ يؤدي إلى تمام الاسناد، لكنّه يُحتمل فيه أكثر من لفظ، لكنّه لفظ مناسب يحلُّ في موقع المحذوف تقديرًا تأتلف فيه عناصر التركيب نحويًّا ودلاليًّا.

قال الرضي ((القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية، كما إذا قال شخص من أضرب؟ فتقول زيدًا، وقد تكون حالية، كما إذا رأيت شخصًا في يده خشبةً قاصدًا لضرب شخص فتقول: زيدًا))[٢٦]، اقتصر الرضي في القرينة اللفظية في ضوء نص ابن الحاجب على مفهوم تداولي قائم على حصول الحوار المباشر بين المتكلمين، ولم يعزو القرينة اللفظية إلى القاعدة النحوية أو الاستعمال في الكلام، إذ الجملة أو النص الواحد يكشف عن المحذوف بوصفه قرينة دالة عليه، وتقدير المحذوف في هذا المثال أو كل سياق فيه السؤال والجواب قرينة دالة على المحذوف يكون فيه لفظ المحذوف مشابهًا لما ذُكر فلا يخالفه، فجواب السامع بـ "زيدًا" على جواب المتكلم "من أَضربْ" لا يكون فيه الفعل المقدّر إلَّا "اضربْ" فلا يجوز "ارمي" أو اقتل""؛ لأنَّ الكلام إنْ صحَّ نحويًّا فلا يصح دلاليًّا؛ لأنَّه خلاف قصد المتكلم، ومن ذلك قوله تعالى {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ}[٢٧]، فالآية المباركة قائمة على الحوار التخاطبي بين المتكلم والسامع وهو أسلوب الحوار الذي يقع من ضمن السؤال والجواب الذي يقع فيه الحذف جوازًا لدلالة الدليل عليه من سياق الكلام، ويفاد التقدير من لفظ السؤال ولا يقدَّر غيره، فالتقدير على: أنزلَ خيرًا، ولا نستطيع أنْ نقدِّر في هذا الموطن الفعل على: جاء خيرًا، لعدم دلالة الدليل عليه لا لفظًا من التركيب ـ كما مُثِّل ـ ولا حملًا على معنى اللفظ، كما في قوله تعالى {فإنْ خِفْتُم أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً}[٢٨]، قال أبو حيان ((أي فاختاروا واحدة، هذا إنْ حملنا {فانكحوا} على تزوجوا، وإنْ حملناه على الوطء قدرنا الفعل الناصب: فانكحوا واحدة، ويحتمل أن يكون من باب: علفتُها تبنًا وماءً باردًا))[٢٩]، فأمكن تقدير المحذوف على تنوع في هيئة الفعل، والدلالة حملًا على ألفاظ التركيب غير المحصورة بتقدير معيَّن، خلاف ما سقناه آنفًا ـ أي في ضوء السؤال والجواب ـ إذ السؤال والجواب من محددات تقدير الفعل بفعل معيَّن ولا يحتمل غيره، فتقول هدية في جواب

من قال: "ماذا أعطاك زيدًا" والتقدير "أعطاني هديةً" فلا يقدَّر غير هذا الفعل؛ لأنَّ القرينة اللفظية هي الدالة على المحذوف، الذي نطق به في السؤال.

فلا يمكن أن نقتصر القرينة اللفظية على نوع المثال الذي عرضه الرضي؛ لأنَّه جزء من مسائل متعددة تُعدُّ قرينة لفظية تدلَّ على المحذوف؛ فهو حذف جائز لا تحدُّه قاعدة، لكنَّه ضابطة في تعيين المحذوف بلفظه المشابه، لأنَّ الكلام على نحو السؤال والجواب.

أمَّا إذا كان على غير السؤال والجواب، فإنَّ المحذوف يحتمل تقديره بأكثر من لفظ واحد، ومن ذلك ما أشار إليه الرضي في نصب "أمرًا" في جملة "انته وائتِ أمرًا قاصدًا" قال الرضي ((فيجب أنْ ينتصب بـ "أئتِ" أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى))[٣٠]، فأمكن تقدير المحذوف دون الحصر بلفظ فعل معيَّن، على خلاف ما رأيناه في قرينة السؤال والجواب؛ لذا أمكن تقدير الفعل بـ "ائتِ أو اقصد أو اعمل" ونحو ذلك؛ لأنَّ الغرض من الكلام تحقيق الفعل المأمور به الذي يتمُّ به الحدث، وفي ذلك إشارة الرضي، بقوله ((أنَّك نهيتَ في الأوَّل عن شيءٍ ثمَّ جئتَ بعده بما لا تنهى عنه، بل هو مما يؤمر به))[٣١]، ويتضح من النصِّ أنَّ ثمة قرائن اجتمعت في تقدير الناصب للمفعول، الأوَّلى: لفظ فعل النهي، والثانية: القرينة المعنوية التي تأتلف ألفاظ التركيب في ضوئها بدلالة تحقق قصد المتكلم وغرضه، لاستلزام ما يُنهى عنه أنْ يؤتى بما يؤمر به، فيأتي لفظ الأمر بما يدل عليه ولا يُحدَّد بلفظ واحد، بل بما يدلُّ على الأمر وتحقيق الفعل، والثالثة: قرينة الإسناد وهي من القرائن المعنوية إلَّا أنَّها ترتبط بمفهوم العامل، وقد ألفت أبو حيان إلى مطابقة التقدير لظاهر اللفظ المذكور أو لغير الظاهر، ولكن بشرط الترجيح أو الدليل، فـ((متى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنما يكون لمرجح))[٣٢]، فإذا صحَّ المعنى في ضوء التقدير ولم يلتبس أصبح ترجيحيًا لبيان المحذوف؛ لأنَّ ((الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه))[٣٣]، وإمكان حملها على القرينة يجعلها سائغة في التقدير.

ومما تقدَّم فإنَّ القول بدلالة القرينة اللفظية على الحذف تتعدَّد على أكثر من شكل.

١-قرينة الحذف بدلالة الملفوظ بحسب القاعدة، فيكون المحذوف مدلولٌ عليه من التركيب، ويرتبط هذا المحذوف بالصناعة الإعرابية، فتكون علامة الحذف من تركُّب عناصره في الكلام خاصة، فقد ((يحذف الفعل بعد "لمّا" إذا فهم المعنى، نحو قولك : "قاربت المدينة ولمّا"))[٣٤] أو حذف الفعل وجوبًا بعد "إذ" و "إنْ" يفسره الفعل المذكور، نحو قوله تعالى {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}[٣٥]، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وقد اختلف النحويون في هذه القاعدة أو الصناعة الإعرابية،

وفي هذه الحال يكون لفظ الفعل المحذوف محددًا من لفظ التركيب؛ وذلك إذا كان لفظ الناصب مذكورًا قد عمل في غيره ويكون ذلك بمعية عنصر كلامي آخر مثل وجود "إذا".

وقد يكون لفظ التقدير متعدِّدًا لكن لابد من أنْ يكون مما يفيد المعنى الذي يقصده التركيب، فالتقدير المشار إليه لا يُذكر فيه الفعل الناصب العامل من اللفظ المذكور أو بمعية عنصر كلامي وإنَّما يعتمد على ملاءمة المعنى عند تقدير المحذوف، ومن ذلك ما أورده الرضي بقوله ((كُلَّ شيءٍ ولا شتيمة حرٍّ، أي اصنع كلَّ شيءٍ ولا ترتكب شتيمةَ حُرٍّ))[٣٦]، والتقدير عنده بنصب "كلّ" بالفعل "اصنع"، وجاء التقدير عند السيوطي بـ" ائتِ كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حرٍّ"، وأمكن تقدير الناصب بـ "اعمل" لأنَّ ذلك مما يتحقق فيه إفادة المعنى الذي يقصده المتكلم.

وفي ضوء قرينة المعنى فقد اختلف التقدير عند سيبويه، فجعل "كلّ شيءٍ" على الابتداء وقدَّر له خبرًا، وعدَّ "كلَّ شيء" قرينة دالة على النهي ومن ثَمَّ يقدر المحذوف في ضوئها في نصب شتيمة، ((كأنَّه قال: كلُّ شيءٍ أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرٍّ، وترك ذكر الفعل بعد "لا" لما ذكرت لك؛ ولأنَّه يستدلُّ بقوله: كلُّ شيءٍ، أنَّه ينهاه))[٣٧]، فالعموم الوارد الذي دلَّت عليه "كل" دلَّ على فِعْلُ أيَّ شيء ولا شتيمة حرٍّ، فأمكن التقدير بـ : ولا تفعل أو ولا ترتكب أو غير ذلك التقدير مما تأتلف به ألفاظ التركيب على الصحة النحوية والدلالية.

٢-قرينة الحذف بدلالة الملفوظ السياقي، وهو سياق التداول، ويرتبط ذلك بالسؤال والجواب، فهو قرينة لفظية سياقية أقرب من وصفها بالحالية، وقد ساق الرضي مثال ذلك على ما ذكرناه آنفًا. في أوَّل المبحث.

٣- قرينة المعنى، وقد عرضنا مثال ذلك في النقطة الأولى، وهو ما ذهب إليه سيبويه في قولك "كلّ شيء ولا شتيمة حُرٍّ".

ومن مواضع ذكر المحذوف لدلالة القرينة اللفظية عليه، ما جاء في تقدير المحذوف في قوله تعالى {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ}[٣٨]، فقد أورد الرضي جملة من الآراء في تقدير المحذوف في هذه الآية، بقوله ((تفسير سيبويه: انتهوا عن التثليث خيرًا لكم، وقال الكسائي التقدير: انتهوا يكن خيرًا لكم، وليس بوجه،؛ لأنَّ "كان" لا يقدَّر قياسًا، فلا يقال: عبدَالله المقتول، أي كن ذلك، وقال الفرَّاء: لوكان على إضمار "كان" لجاز: اتقِ الله محسنًا، أي تكن محسنًا، وهو عنده بتقدير: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم))[٣٩]، لم يورد سيبويه حذف الفعل على هذا النحو ـ أي: انتهوا عن التثليث خيرًا لكم ـ لأنَّ هذا التقدير على هذا النحو يجعل "خيرًا" حالًا لا مفعولًا به، إذ ذِكر "التثليث" قد استقيَ من سياق نصّ الآية القرآنية كاملًا، وسنبيِّن ذلك فيما بعد، لكنَّ سيبويه بيَّنَ المحذوف على غير هذا التقدير موضحًا التفصيل فيه، بقوله ((وما انتصب في هذا الباب على إضمار

الفعل المتروك إظهاره {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُم} و" وراءَك أوسعَ لك"، "حسبك خيرًا لك " إذ كنت تأمر ... وإنَّما انتصب خيرًا وأوسع لك؛ لأنَّك حين قلت: "انته" فأنت تريد أنْ تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر. وقال الخليل: كأنَّك تحمله على هذا المعنى، كأنَّك قلت: وادخُل فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأنَّك قد عرفت أنَّك إذا قلت له: انتهِ، إنَّك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنَّه محمول على أمرٍ حين قال: "انتهِ، فصار بدلًا من قوله: ائت خيرًا {لك} وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك))[٤٠]، جمع سيبويه في تعيين المحذوف بين قرائن متعددة لفظية ومقامية ومعنوية.

أمَّا القرينة اللفظية فهي دلالة فعل النهي في التركيب "انتهوا" وهي قرينة داله على احتياج التركيب إلى فعل أمر ناصب لـ "خيرًا" لعدم صحة تأويل المصدر من الفعل على "انتهاؤكم" وجعله بدلًا من المحذوف؛ لأنَّه يخلُّ بالمعنى فلا يكون الانتهاء خيرًا لهم فقط، بل لابد من ترك التثليث والاتيان بالتوحيد، وتقدير الفعل والمعنى الذي أوضحه الرضي وغيره يدلُّ عليه سياق النص القرآني كاملًا، قال تعالى {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ۚ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۖ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ۚ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ۘ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا}[٤١] فالنهي، نهي عن التثليث والأمر هو الإيمان بالله ورسوله، وأحسب أنَّ هذه قرائن لفظية سياقية حَدَتْ بالنحويين إلى تقدير المحذوف بفعل الأمر، إذ تُعدُّ ألفاظ السياق دليلًا دالًا على المحذوف، وإلَّا فإنَّ تقدير "يكن" أولى بالأخذ في إثبات المحذوف، فيكون النصب على أنَّ "خيرًا" خبر "يكن" واسمها محذوف دلَّ عليه الانتهاء، إلَّا أنَّ اعتراض النحويين على هذا التقدير عُلِّل بصناعة نحوية؛ لأنَّ ذلك ((يضمر جواب الشرط ولا دليل عليه))[٤٢]، فإشارة الرضي إلى سيبويه بأنَّ تفسيره " انتهوا عن التثليث خيرًا لكم" يجعل "خيرًا" من الأمر الذي يقومون به وهو الانتهاء عن الثليث، إلَّا أنَّ سيبويه لا يريد ذلك، إذ افترض تقدير المعنى على "كأنَّك قلت: وادخُل فيما هو خيرٌ لك" وتقدير المعنى في هنا يدل على الأمر، فيكون نصب "خيرًا" وإليه إشارة سيبويه بقوله "فنصبتَه لأنَّك قد عرفت أنَّك إذا قلت له: انتهِ، إنَّك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب" فيتحول التقدير من تقدير معنى إلى تقدير صناعة إعرابية تقوم على مفهوم العامل الناصب للمفعول "خيرًا" فأمكن التقدير بت "أْتوا خيرًا" وبما أنَّ الغرض من الكلام الأمر أمكن تقدير الأمر بفعل آخر دالٌ على الأمر على ألَّا يحدث اللبس أو لا يتحقق غرض المتكلم وقصده بالدلالة المقصودة، فيقدَّر مثلًا بـ "اعملوا".

وبمراعاة سياق اللفظ في النص القرآني، فإنَّ السياق قائم على النهي والأمر، فالنهي فيه عن التثليث، وقد فسَّرت الآية هذا التثليث بالغلو بقول غير الحق على نبيِّ الله عيسى "عليه السلام"، أمَّا الأمر فهو الإيمان بالله تعالى ورسوله، فإذا كان النهي الانتهاء عن التثليث مراعاة للسياق كان الأولى أنْ يكون الأمر بالإيمان بالله، فيصح التقدير في ضوء ذلك على: "وآمنوا خيرًا لكم" وفي ذلك مراعاة للمعنى، ومن ثمَّ يحصل الائتلاف في التركيب في ضوء الصحة النحوية والدلالية.

وأمَّا القرينة المقامية، فهي علم المخاطب، إشارة إلى قوله "ولعلم المخاطب أنَّه محمول على أمرٍ حين قال: انتهِ، فصار بدلًا من قوله: ائت خيرًا لك وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك"، فعلم المخاطب قرينة دالة على إرادة المحذوف ولا سيَّما أنَّ النص أو الخطاب القرآني فيه دلالة على إعلام السامع القصد والمراد من المتكلم وغرضه وإن لم يصرح به، إذ إنَّ ((غرض المتكلم أو قصده الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. المحور الذي بُنيتْ على أساسه قواعد النحو واللغة))[٤٣]، والذي يلحظ أنْ تقدير النحويين للفعل المحذوف منصبٌّ على القصد والغرض الذي يحققه النص القرآني ويوصله إلى السامع.

اعتمد الرضي في تقدير الفعل على كلام سيبويه بجعل القرينة اللفظية دليلًا دالًا على المحذوف، وقد اعترض على تقدير "يكن" ولم يجعله وجهًا أو تقديرًا يقاس عليه، بيد أنَّه لم يعترض على تقدير الفرَّاء الذي أورده عنه وهو "انتهوا انتهاءً خيرًا لكم"[٤٤]، وهذا التقدير يفضي إلى أنْ يكون "خيرًا" نعتًا لمحذوف قدِّر بـ "انتهاءً"، والذي يبدو في ضوء مراعاة المعنى أنَّ التقدير يبتعد عن القصد في النص القرآني، إذ المراد هو التوجيه إلى التوحيد وليس وصف الانتهاء، إذ ((لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك))[٤٥]، ومن جانب آخر فقد أورد الزركشي كلامًا لطيفًا في جواز حذف الموصوف عند تعلق المعنى به، وذلك من ضمن شرطين ((أحدهما: كون الصفة خاصة بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف ؛ فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف، الثاني: أنْ يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي لتعلق غرض السياق، كقوله تعالى {واللهُ عَلِيمٌ بالمُتَّقِينَ}[٤٦]، { وَاللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ}[٤٧]، فإنَّ الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها))[٤٨]، وألحظ أنَّ هذين الشرطين منطبقان على عدم تقدير الموصوف في الآية محل البحث، ومن جانب آخر فإنَّ الصناعة النحوية لا تجيز حذف الموصوف في مثل هذا الموضع[٤٩]، فتقرر تقدير الفعل لمناسبة المعنى والقرينة اللفظية أو المقامية في النص القرآني.

أمَّا القرينة المعنوية، فقد اتضح الاتكاء عليها في ضوء ما تقدَّم وتكمن في مراعاة الإسناد من جانب، ومن جانب آخر يكمن في مراعاة المعنى، إذ المعنى يراد به النهي عن التثليث والإتيان بالتوحيد.

ومن الشواهد التي حذف فيها الفعل اعتمادًا على القرينة اللفظية، قول الرضي ((قولهم: انتهِ أمرًا قاصدًا، أي: انته عن هذا وائت أمرًا قاصدًا))[٥٠]، من دلالة النهي الصريح في التركيب قُدِّر فعل الأمر الناصب لـ "أمرًا"، وقد أجاز سيبويه إظهار الفعل في هذا الموطن، الذي هو نظير الآية المباركة المذكورة آنفًا وهو قوله تعالى {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ}[٥١]، إذ قال ((ونظير ذلك في الكلام قوله: انته يا فلان أمرًا قاصدًا. فإنَّما قلت: "انتهِ وأْتِ أمرًا قاصدًا" إلَّا أنَّ هذا يجوز فيه إظهار الفعل، فإنَّما ذكرت لك ذا لِأُمثِّل لك الأوَّل به؛ لأنَّه قد كثُر في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل، فحذف كحذفهم: ما رأيت كاليوم رجلًا))[٥٢]، أوضح سيبويه أنَّ المحذوف في هذا التركيب حكمه الجواز، إذ يجوز إظهار الفعل، ولم يحكم بوجوب الحذف مع أنَّ العلَّة الموجبة للحذف التي قال بها الرضي هي نفسها وهي كثرة الاستعمال، لكن الفارق فيها أنَّ هذا الاستعمال أُنزل منزلة المَثَل الذي يوصف بكثرة الاستعمال، فيكشف ذلك أنَّ المثال المذكور آنفًا لا يصل في استعماله إلى كثرة استعمال المَثَل، بل ينزل منزلته وإنْ لم يكثر استعماله.

وجعل أبو حيان النصب مرتبطًا بالقرينة اللفظية من دلالة فعل الأمر والمعنى المرتبط بالتركيب؛ وذلك ((ألا ترى أنَّك إذ قلت: انتهِ يا فلان أمرًا قاصدًا، لا يحسن فيه انتهاؤك أمرًا قاصدًا؛ لأنَّك لم ترد هذا المعنى، وإنَّما أردتَ: انتهِ عن هذا الأمر الذي ليس بقاصدٍ ولا صواب، وأْتِ أمرًا فيه القصد والصواب))[٥٣]، فالنهي الصريح الوارد في التركيب ــ الذي هو أمرٌ بالترك ــ دليلٌ على إرادة أمرٍ آخر وتحوُّلٌ من طلب النهي إلى طلب الإتيان؛ لذا لم يسوِّغ أبو حيان تأويل الفعل على المصدر انتهاؤك أمرًا قاصدًا"؛ لأنَّ ذلك ينفي طلب الإتيان ويكون معنى الكلام انتهِ انتهاءً وانتهاؤك أمرًا قاصدًا وهذا يخلُّ بالمعنى.

وما نريد الإشارة إليه أنَّ الحذف الوارد في هذا التركيب حذف جائزٌ لا واجب، وقد نصَّ سيبويه على حكم الجواز، وكذا فإنَّ إظهار الفعل أتم في بيان المعنى ولا يحتمل تقدير ما يخلُّ به، نحو ما بيَّنه أبو حيان في تقدير "انتهاؤك أمرًا قاصدًا"؛ وكذا فإنَّ العلَّة التي سِيقَ الحذف في ضوئها لا تُسعف التركيب وهي كثرة الاستعمال، إذ التركيب لا يتصف بهذه الصفة، بل ينزله منزلة من يوصف بكثرة الاستعمال وهو المَثَل.

ومما قدِّر فيه الفعل الناصب للمفعول في ضوء القرينة اللفظية، ما فسَّره الرضي في قول ابن الحاجب في عبارة "أهلًا وسهلًا"، قال الرضي ((قوله "أهلًا" أي: أتيتَ سهلًا لا أجانب،

وسهلًا، أي: وطئت مكانًا سهلًا لا وعرًا))[٥٤]، ما يلحظ في هذا التقدير ذهاب الرضي إلى غير الفعل الناصب لمفعوله، إذ إنَّ تقدير الفعل متحقق في ضوء الصناعة النحوية في التقدير الأول فقط وهو نصب "أهلًا" على تقدير "أتيت أهلًا" مراعاة لمفهوم العامل، إلَّا أنَّ تقدير الفعل في "سهلًا" لا يدل على صحة الصناعة النحوية في إعراب "سهلًا" مفعولًا به؛ لأنَّ تقدير الكلام على " وطئتَ مكانًا سهلًا لا وعِرًا" يجعل من "سهلًا" صفة لا مفعولًا به، إذ المفعول في هذا التقدير هو "مكانًا" فلا مراعاة للصناعة النحوية التي ترتب وظيفة العنصر النحوي ليشغل موقعه الإعرابي الصحيح في ضوء التحليل الذي سيق تفسير موقعه فيه، وهو المفعول به، وإذا لحظنا أنَّ((المحذوف لا يعد مفصولًا أو معزولًا، وإنَّما تستدعيه العناصر المذكورة في النص؛ مما يجعل القارئ أو السامع يدرك المحذوف[٥٥]((، فإنَّ لفظ "سهلًا" إذا أُريد منه أنْ يكون مفعولًا به لابد من وجود الفعل الذي تستدعيه عناصر التركيب ليحصل في ضوئه ائتلاف عناصر التركيب من الجانب النحوي والدلالي؛ لذا تعدَّد تقدير المحذوف في ضوء الدلالة، فقد قُدِّر على "نزلت سهلًا" فيكون الحلول والنزول مما تأتلف فيه عناصر التركيب من الجانب النحوي والدلالي.

ومما حذف فيه الفعل في ضوء السؤال والجواب الذي يقع من ضمن القرينة اللفظية ـ إلَّا أنَّ الرضي جعله من الحذف الواجب سماعًا ـ قولك: "كليهما وتمرًا"، قال الرضي ((ومنها " كليهما وتمرًا، أي أعطني كليهما وتمرًا، وأصله أنَّه قال شخصٌ بين يديه زُبدٌ وسنام وتمر، لآخر أي هذين تريد، مشيرًا إلى الزبد والسنام، فقال ذلك الآخر ذلك))[٥٦]، الكلام الذي سيق في نص الرضي يدلُّ على ثلاث منصوبات "الزبد والسنام والتمر" والدليل على النصب هو سياق الحال المتداول بين المتكلمين الذي أغنى عن ذِكر الفعل، إذ الكلام قائم على السؤال والجواب، فالحوار التخاطبي الركن الأهم في الدلالة على المحذوف، فهو من المناسبات القولية، و((لعلَّ أوضح علاقة للأسلوب بالمناسبات القولية وما يكتنف الخطاب من أحوال خاصَّة بالمتكلم والمخاطب والرسالة الكلامية بينهما، هي تلك العلاقة التي تدرس مصاحبة لأسلوب التوكيد))[٥٧]، والتوكيد المشار إليه في المثال لفظ "كليهما" التي كشفت عن الاستغناء بالمذكر وهما "الزبدُ والسَنام" ، لكنَّ الذي يلحظ أنَّ الحوار التخاطبي الذي استدعى أنَّ طلب الزبد والسنام لا يقوم على القصد بين المتكلمين والحال التي يوصف فيها الحدث، بل يقوم على التخيير بين اثنين والجواب يكون على التعيين أو الجمع بينهما؛ لأنَّ الجواب بدأ بـ "كليهما"؛ لذا ورد الأصل في هذا التركيب على حوار تخاطبي قائم على الجمع رفعًا لـ "كليهما"، إذ ذكر المفضَّل بن سلمة الضبيِّ، إنَّ أصل الكلام في ((رجل مرَّ بإنسان وبين يديه زُبدْ وسنام وتمر، فقال له الرجل أنلْني مما بين يديك. قال: أيُّما أحبُّ إليك زُبدٌ أم سنام؟ فقال الرجل: كلاهما وتمراً. ويقال إنَّ الذي قال ذلك عمرو بن

حُمران الجعدي، وكان في إبلٍ لأبيه يرعاها، فمرّ به رجل قد جهده العطش والجوع وبين يدي عمرو زُبدٌ وتمرٌ وقرصٌ، فقال الرجل: أطعمني من زُبْدك أو قُرصك. فقال عمرو: كلاهما وتمراً. ثم قراهُ وسقاه))[٥٨]، فالسؤال قام على التخيير بـ "أم" فبدل أنْ يكون الجواب بـ" الزبد" فقط أو "السنام" فقط لما تستدعيه "أم" من الإجابة بالتعيين، أجاب السامع بإرادة الاثنين، وصياغة التركيب على هذا الحال ــ أي صياغة السؤال والجواب على التخيير ــ أتمَّ في الإجابة، فما استدعاه الرفع مطابقة السؤال للجواب فالسؤال على: أيُّما أحبُّ إليك زُبدٌ أم سنام؟ فيكون الجواب: كلاهما أحبُّ إليَّ، فالرفع متأتٍ من مطابقة السؤال للجواب؛ لذا ما أورده الرضي من النصب قائم على هذا المنظور، إذ السؤال على: أي هذين تريد؟ فيكون الجواب بحسب ما أشار إليه الرضي على: أعطني كليهما، ونصب التمر معطوف عليهما ــ أي على الزبد والسنام ــ وإذا لحظنا مفهوم المطابقة في السؤال والجواب[٥٩]، فإنَّ تقدير الناصب المحذوف في الكلام يكون على: أُريد كليهما وتمرًا.، أمَّا التقدير على: "أعطني كليهما وتمرًا" يتساوق ومفهوم العامل، لا مفهوم المطابقة.

ونلحظ أنَّ الكلام ورد على الرفع وليس النصب وحده، فيكون الكلام على الابتداء وليس على حذف فعل ناصب لـ "كليهما"، وقد أشار الرضي إلى الرفع بقوله ((وقد يقال: كلاهما بالرفع وتمرًا))[٦٠]، وقد فسَّر سيبويه الرفع بقوله ((كأنَّه قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمرًا))[٦١]، ، وكثرة الرفع ذهب إليها أبو حيان إلى أنَّ الكثرة مجيء "كِلا" على الابتداء وليس كثرتها في النصب بحذف الناصب، بل هذا قليل، وذَكَرَ من أمثلة ذلك المثال محل البحث.[٦٢]

وأجد ما ذهب إليه سيبويه في التقدير أدق من غيره، ولا سيَّما على ما أشرنا إليه من وجود ثلاث منصوبات في جملة "كليهما وتمرًا"، وهذا التقدير أدق من غير إذا لم يعتمد على مفهوم الإجابة القائم على السؤال والجواب؛ لأنَّ سيبويه جعل التقدير قائم على نحو الافتراض، إذ مفهوم السؤال والجواب يقتضي أنْ يكون السؤال على: أيهما لك ثابتان، فيكون الجواب على ما ذكره سيبويه.

ونتيجة القول إنَّ الحذف في هذا المقام لا يضر معه الذكر وإنْ كان مما ذكره الرضي من الواجب حذفه سماعًا، لتناوب الرفع والنصب على لفظ واحد، وإنَّ النصب جاء في ضوء السؤال والجواب وهم مما يكون فيه الحذف جائز، وهو ما تبناه الرضين فلا يكون جائزًا في موضع وغير جائز في موضع آخر، ليتضح لنا أنَّ ضابطة السؤال والجواب تسري على جميع التراكيب في الحذف الجائز سواء أ كان التركيب من الأمثال أو مما كثر استعماله، لأنّ السؤال والجواب يكشفان عن الحذف الجائز بوصفهما قرينة لفظية تسوِّغ الحذف، لا أنْ توجبُه.

المبحث الثاني

دلالة القرينة الحالية والمقامية على المحذوف

القرينة الحالية هي ((مجموعة المكونات الخارجية من أنشطة ، واهتمامات ، وقيم ، وأحداث وغير ذلك مما يصاحب الأداء اللغوي ويحيط بالعملية اللغوية التواصلية ... مع التأكيد أنّ "سياق الموقف" يستغرق ما هو لفظي وما هو غير لفظي))[٦٣]، فهي عوامل تساير الحدث الكلامي وتؤثر فيه بصياغة لو كانت في منأى عن المكونات الخارجية لصيغ الكلام على غير صياغته التي جاءت في ضوئها؛ لذا التفت المحدثون إلى تمييز صياغة التركيب الواحد الذي يصاغ من غير سياقات الحال، والذي يصاغ في ضوء سياقات الحال والمقام، وهذا ما أكَّده الدكتور تمام حسان عن سياقات الحال، فـ ((هي المركز الذي يدور حوله علم الأدلة الوصفية في الوقت الحاضر ، وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى . وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال))[٦٤]، فجعْلُ تراكيب السياق تراكيب وصفية تفضي إلى الانتقال إلى مجال التحليل الذي جاء به التركيب عندما يخضع هذا التركيب إلى الجانب التوليدي، إذ تتضح رؤية أُخرى في فهم التركيب، ولاسيَّما تعيين المحذوف.

ومن مواطن تعيين المحذوف في ضوء السياق الحالي، قول الرضي ((إذا رأيت شخصًا في يده خشبة قاصدًا لضربِ شخصٍ، فتقول: زيدًا))[٦٥]، قصر الرضي قول المتكلم على ذكر المفعول، وهو "زيدًا" فيكون التقدير في ضوء المقام والحال بوصفه دليلًا على المحذوف على "احذر زيدًا" فالأسلوب أسلوب تحذير؛ لأنَّ الوصف الحالي فيه تحذير من شخص يريد ضرب غيره بالخشبة، فلا يكون التقدير على "أمسك زيدًا"؛ لأنَّ المتكلم قصد تحذير السامع نفسه من "زيد" أنْ يضربه، إلَّا أنْ يكون المتكلم قاصدًا غير مَن يُراد ضربه، أي تنبيه غيره بأنْ يدفع ضرر زيد ممن يريد زيدٌ ضربه، فيخاطبه المتكلم بـ" أمسك زيدًا" إذا أظهر، وإذا قال "زيدًا" أضمر على التقدير "أمسك" لمناسبة القصد ومقام الحدث المشار إليه في كلام الرضي على ما مثَّل.

اتكأ الرضي في تقدير الناصب على الحال المشاهدة اتكاءً كاملًا، فقد صوَّر الفعل الكلامي بأسلوب التصرف الحدثي لا ما يستشف من مقام الكلام، وهذا الوصف قيدٌ لمعرفة المحذوف، لذا قيد الحذف بما يدلُّ عليه، فـ ((يكون المحذوف معلومًا بما يدل عليه من متقدم: خبر، أو مشاهدة حال[٦٦]((، والحال المشاهدة قيد دال على المحذوف يُقدَّر المحذوف في ضوئه، فقد يكون التقدير محدّدًا بلفظ معيِّن لا يحتمل غير، فلا يمكن في ضوء المثال المذكور آنفًا أنْ يكون التقدير على: شاهد زيدًا أو انظر زيدًا، لعدم ملاءمة سياق الحال لتقدير المحذوف، إذ السياق

سياق تحذير فلابد من تقدير الألفاظ المناسبة للتحذير، ومجيء لفظ التقدير على: "احذر زيدًا" يكون لفظًا عامًا يتلاءم والأسلوب ــ أي أسلوب التحذير ــ غذ بحسب الظاهر أمكن التقدير على: "اخشَ زيدًا" وهذا التقدير يكون مراعاة للصنعة النحوية، وغذا أُريد تقدير الكلام على المعنى، أمكن التقدير على: "اتقِ شرَّ زيدٍ"؛ لأنَّ تقدير المحذوف يقع من ضمن مراعاة منظومة الكلام بجانبها النحوي والدلالي، فيتحقق غرض المتكلم بتحقق الجانب الدلالي مع لحاظ الصحة النحوية التي لا تتقيد بتركيب محدّد غذا تحققت الدلالة نفقد يكون التقدير بذكر العامل الناصب فقط، وقد يكون بذكر العامل والاضافة تبعًا لقصد المتكلم وغرضه.

والذي نميل إليه في دلالة الدليل على المحذوف أنْ توسَّع دائرته من القرينة اللفظية إلى تفسير الظاهرة بكل ما يصلح دليلًا إلى التوصل إلى المحذوف، وذلك بوساطة المكوِّنات التركيبية والدلالية والوظيفية، فضلًا على القرائن الحالية والمقامية؛ لأنَّ القيد بالقرينة اللفظية والمقامية يحصر الفهم التركيبي ولا يجعله يتسع إلى المفهوم الدلالي، ففي قوله تعالى {وإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}[٦٧]، ذهب بعضهم إلى الإفادة من الجانب الدلالي للفعل "استجار" ليُحدَّد في ضوئه تحليلًا آخر للنص القرآني ((وتقديم " أحد " على استجارك للاهتمام بالمسند إليه ، ليكون أول ما يقرع السمع فيقع المسند بعد ذلك من نفس السامع موقع التمكن وساغ الابتداء بالنكرة لأنَّ المراد النوع، أو لأن الشرط بمنزلة النفي في إفادة العموم ، ولا مانع من دخول حرف الشرط على المبتدأ لأن وقوع الخبر فعلا مقنع لحرف الشرط في اقتضائه الجملة الفعلية ، فيعلم أن الفاعل مقدم من تأخير لغرض ما . ولذلك شاع عند النحاة أنه فاعل بفعل مقدر، وإنما هو تقدير اعتبار . ولعل المقصود من التنصيص على إفادة العموم ومن تقديم أحد من المشركين على الفعل ، تأكيد بذل الأمان لمن يسأله من المشركين))[٦٨]، لكنَّنا لحظنا آنفًا أنَّ تقدير المحذوف في هذا النص القرآني، هو الفعل الذي ارتفع به الفاعل "أحدٌ" إلَّا أنَّ مراعاة الدلالة سوَّغت عند بعضه إعراب أحد على الابتداء، كالذي لحظنا في تحليل النص المذكور آنفًا

ومن المواطن التي جعل فيها الرضي حذف الفعل واجبًا لعلَّة السماع وكثرته بين المتكلمين، قوله ((ومن الواجب إضمار فعلها سماعًا، قولهم "هذا ولا زعماتك" كأنَّ المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قولٍ عليه سيماء الصدق صادر من غيره، قيل له: "هذا ولا زعماتك" أي هذا الحق، ولا أتوهم زعماتك، ويجوز أنْ يكون التقدير: أزعم هذا ولا أزعم زعماتك، أو أزعم هذا ولا تزعم زعماتك))[٦٩] فقوله "هذا ولا زَعَمَاتِك" من الأمثلة العربية، والمَثَل الذي ساقه الرضي والحذف السماعي في ضوء ما بيَّنه يخالف ما يذهب إليه النحويون التحويليون في فهم الحذف الواجب، إذ ((إنَّ الطريقة التي يقدمها النحو التحويلي في تفسير

ظاهرة الحذف شبيهة بما قدَّمه النحو العربي، وما يسميه التحويليون بقواعد الحذف الإجباري شبيهة بما سماه نحاة العرب القدماء بالحذف الواجب حيث لا تكون الجملة صحيحة نحويًّا إذا ظهر المحذوف المقدَّر في الكلام أي في بنية السطح))[٧٠]، فالحذف الواجب هو التقدير الذي يكون تفسيرًا لتقدير المحذوف وتعيينه، وما أولاه الرضي من تفسير شارح للمقدَّر المحذوف لا يوحي بقاعدة إجبارية في تقدير المحذوف، بل هو تفسير المقدَّر المحذوف بما هو جائز، إذ التقدير تقدير نحوي لا تقدير معنى، فيتعيَّن المحذوف بوصفه الناصب للاسم المذكور، فكان التقدير عند الرضي على: " ولا أتوهم زعماتك" أو " ولا أزعم زعماتك" أو " ولا تزعم زعماتك"، وهذا التقدير من دون القرينة الحالية يتكأ على دلالة الاشتقاق من الاسم المذكور "زعماتك" غذا قُدِّر المحذوف على: "ولا تزعمُ زَعَمَاتك" أو "ولا أزعم زعماتك"، فالقرينة على هذين التقديرين قرينة لفظية أمَّا التقدير على: ولا أتوهَّمُ زَعَمَاتِك" فإنَّ التقدير قد أفادته قرينة المقام

وفي عبارة الرضي ما يدل على الاعتماد على القرينة المقامية في الكلام المذكور آنفًا، عند قوله " كأنَّ المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قولٍ عليه سيماء الصدق صادر من غيره، قيل له: "هذا ولا زعماتك" أي هذا الحق" فقد فسير المحذوف في ضوء القرينة المقامية، فالسيمائية التي أشار إليها، وظهور مخالفة الكلام للواقع عوامل مقامية وحالية راعها الرضي ليُعيِّن المحذوف، فاجتمعت جملة من عوامل بوصفها قرائن غير لفظية قُدَّر في ضوئها العامل الناصب لكلمة "زعماتك" فهذه العوامل التي أشار إليها الرضي تجعلنا ((نستطيع فهم هذه العبارة التي حذف جانب منها اعتمادًا على القرائن المحتفَّة))[٧١]، فالقرائن المحتفَّة بالنص قرائن غير منطوقة، بل هي مشاهدة وإدراك للواقع الذي خالف كلام المتكلم بما تكلم به من كلام كاذب خالف الواقع أو إنَّه فُهم من الحوار التخاطبي عندما ظهر الصدق كلام شخص آخر.

وما أولاه الرضي عناية في تقدير المحذوف في قولك "هذا ولا زعماتك" كان الأصل فيه يرجع إلى سيبويه، إلَّا أنَّ سيبويه أنزل الكلام منزلة المَثَل ولم يَقُل بوجوب الحذف[٧٢]، وأرجع المسالة إلى كثرة الاستعمال وسياق الحال، قال ((ولم يذكر: "ولا أتوهَّمُ زعماتِكَ" لكثرة استعمالهم إيَّاه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنَّه ينهاه عن زعْمه))[٧٣]، فأمكن القول في ضوء كلام سيبويه جواز الحذف لا وجوبه في هذا المَثل، ولا سيَّما أنَّ سيبويه جعل هذه الأمثلة تحت عنوان ((هذا باب يُحذف منه الفعل في كلامهم حتى صار كالمَثَل))[٧٤]، فلم يرد منه حكم الوجوب سوى القول بالحذف لكثرة الاستعمال، ولاسيَّما أنَّه أرجع مشابهة هذا الحذف إلى الحذف في قول الشاعر:[٧٥]

ديارَ ميَّةَ إذ ميٌّ مُساعِفةٌ ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

إذ أجدُ الحذف في هذا الموضع مما يمكن الذكر فيه وليس وجوبه، فالتقدير الوارد في البيت الشعري على: اذكر ديارَ، ومثل هذه التقديرات تلتمس لها ألفاظها العاملة في المفاعيل في ضوء المذكور في الكلام بسياقات أُخر، ومن ذلك قوله تعالى {وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ}[٧٦] فيقدر فيها الكلام على: واذكر مريمَ[٧٧]، وأحسب أنَّ تقدير هذا الفعل متأتٍ من سياقات الاستعمال على نحو الجواز، ومن ذلك قوله تعالى {واذْكُرْ فِي الكِتَابِ مَرْيَمَ إِذْ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكانًا شَرْقِيًّا}[٧٨]، فلم يأتي تقدير الفعل "اذكر" إلا بعد لحاظ الاستعمال الذي يجيز الذكر للأفعال، إمَّا لدلالة الدليل عليه أو لعلَّة كثرة الاستعمال التي تجير لا أنْ تُوجب الحذف؛ لإنَّ تعيين المحذوف يعتمد على مواطن الذكر للفعل، أي إنَّه يعتمد على الأصل في الاستعمال، والمتقصي الاستعمال القرآني يجد الكثير من أنماط الجمل التي يُحذف فيها الفعل وينصب المفعول به على تقدير: اذكر.

ومما تقدَّم فإنَّ ما نريد الإشارة إليه إنَّ الحذف في "هذا ولا زَعماتك" غذا اعتمد على قرينة سياق الحال والمقام فإنَّ الحذف فيه يكون على: "ولا أتوهمُ زعَمَاتِك" وإذا اعتمد على القرينة اللفظية يكون على: "ولا تزعم زعماتك" لأنَّ تقدير: "تزعم" اعتمد فيه المقدِّر على " زعماتك"، والإشارة الأخرى إنَّ الحذف يكون على نحو الجواز لا الواجب، لأنَّ تشبيه الحذف في المثال المذكور آنفًا بأمثلة أُخر كشف عن جوازه، ولا سيَّما نصب "ديار" في البيت المذكور آنفًا.

إلَّا أنَّ ما مرَّ من أمثلة حذف ناصب المفعول به جعله الرضي من الحذف الواجب سماعًا وعلَّله بقوله ((ووجوب الحذف في جميع ما ذُكر وأمثالها، لكونها في كثرة الأمثال والأمثال لا تغيَّر))[٧٩]، فهو بذلك يؤسس قاعد وجوب الحذف في ضوء كثرة الاستعمال وإنَّ الأمثال لها قالبها التركيبي الذي يخصُّها فلا تغيَّر، والذي يبدو أنَّ عدم التغيير المشار إليه راجع إلى فهم قصد المتكلم من المعنى الذي يحمله المثل في قالبه التركيبي، فإذا فهم المعنى لا ضير بعد ذلك من ذِكر الناصب للمفعول؛ لأنَّ المَثَل فيه خلاف الأصل، وكذا لا يخضع الحذف فيه إلى قاعدة تحدُّه فيكون وجوب الحذف في منأى عن الصواب في قبال القول بجواز الحذف في المَثَل وما شابهها لعلة كثرة الاستعمال، وسوق الأمثلة المشابهة في الحذف التي تدلُّ على الجواز، لا سيّما إذ سقنا هذه العلَّة تحت عنوان علَّة الشَّبه.

ومن مواضع الحذف في المسموعات التي أشار إليها الرضي، قوله ((ومنها قولهم: أهلك والليلَ، إنْ كان فيه الواو بمعنى "مع" فالمعنى: إلحقْ أهلك مع الليل، أي لا يسبقك الليل إليهم، وإنْ كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب "أهلك" أي: إلحق أهلك واسبق الليل))[٨٠]، وهذا المِثال ورد عند الرضي مشابهًا لما ذكره ابن الحاجب في نصِّه الذي ذكرناه في المقدَّمة عند قوله "امرءًا ونفسه"، وأشار الرضي إلى تقديرين للمحذوف بحسب العلة التي تسوِّغ

نوع الحذف، ونصب "أهلك" في الموضعين يكون بفعل محذوف يقدَّر بـ "إلحق" ليناسب مقام التحذير الذي سيق فيه التركيب، أمَّا نصب الليل فيعتمد على الفهم الدلالي للتركيبين، فالواو الواردة تحتمل معنى المعية أو العطف فيكون عطف جملة على جملة أُخرى فيختلف تقدير الفعل إذا كانت دالة على العطف، ويتحد تقدير الفعل إذا كانت دالة المعية فيكون المنصوب مفعولًا معه وهو "الليل"، والنصب هنا تقتضيه الصناعة النحوية من دون ذكر الفعل، أمَّا على غير المعية يقدَّر الفعل على: "واسبق الليل" مما يدل على أنَّه مفعول به لفعل محذوف إلَّا أنَّ ذلك لا تقتضيه الصناعة النحوية بقدر ما يراد لحاظه من مراعاة الدلالة في ضوء المقام.

وقد ذكر سيبويه هذا التركيب في "باب ما جرى منه على الأمر والتحذير" قال ((ومثل ذلك: "أهلك والليل" كأنَّه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنَّما المعنى أنْ يحذِّره أنْ يُدركه الليل. والليل محذور منه، كما كان الأسد محتفظًا منه))[٨١] والذي يبدو أنَّ تقدير سيبويه يتوافق والمقام الذي سيق فيه هذا التركيب، وأوضح الأعلم الشمنتري هذا التقدير بقوله ((وتحقيق المعنى أنه عطف الليل على الأهل وجعلهما مبادرين ومعنى المبادرة ، مسابقتك الشيء كقولك : بادرت زيدًا المنزل فكأن الليل والرجل المخاطب يستبقان إلى أهل الرجل ، فأمره الآمر أن يسابق الليل إليهم ليكون عندهم قبل الليل))[٨٢]، وفي ضوء هذا التحقيق لا تكون "الواو" للمعية، بل هي ،سوفي العطف يتمُّ المعنى لأنَّ المبادرة تقتضي أنْ يسبق الرجل الليل فيدرك أهله قبل أنْ يدركهم الليل، أمَّا على تقدير الرضي فإنَّ تقدير المحذوف دون مراعاة مناسبة المعنى أمَّا سيبويه فقد قدَّر المحذوف في ضوئها، فاستقَّي التقدير عند سيبويه من سياق الحال الدال على المحذوف.

وأجد أنَّ القرينة في هذا المقام هي قرينة مقامية دالة على اللفظ المحذوف، لا يمكن التوصل إلى اللفظ المحذوف إلَّا عن طريق المشاهدة والملاحظة، على أنَّ المقام مقام تحذير، فدلَّت القرينة على مقام الطلب، مما حدَّد التقدير بأن يكون فعل أمر دون غيره من الفعلين الماضي والمضارع؛ لأنَّ المقام يقتضي التحذير من دخول الليل مما يستلزم الظلمة المانعة من الوصول إليهم أو الخوف الموحش من الليل، وكل ذلك مراعاة لسياق الحال، فيكون تقدير لفظ الفعل بما يناسبه وكان اللفظ المناسب في تقدير الفعل المحذوف "بادر" بدلًا من "إلحق"؛ لأنَّ المبادرة تقضي المسابقة بحسب ما أشار إلية الأعلم الشمنتري، أمَّا التقدير على "إلحق" لا يقتضي المسابقة، بل يراد منه التنبيه إلى الإسراع؛ لذا كانت الإشارة بسبق الليل عند الرضي بتقدير اللفظ الصريح للفعل "واسبق الليل" وأحسب أنَّ تقديره يتوافق لو كان التقدير على: بادر أهلك واسبق الليل ليتضح معنى الواو أنّها لا تدلُّ على الظرفية الزمانية على ما قدَّره سيبويه "قبل

الليل" أو أنَّ تقدير سيبويه يكون تقدير معنى لا تقدير صنعة نحوية على ما ذهب إليه الرضي، وتقدير الصناعة النحوية أدق في معرفة المحذوف.

وقد يُلحظ أنَّ الحكم بوجوب الحذف في المسموعات التي كثر فيها الاستعمال يشوبه التردد في هذا الحكم، ويُلجأ إلى وصف التركيب بحكم آخر يفضي إلى القول بالجواز بدلًا من الوجوب، ومن ذلك قول الرضي ((ومنها قولهم: مَنْ أنتَ زيدًا، وأصله أنَّ رجلًا غير معروف بفضيلة يسعى بزيد، وكان اسم رجلٍ مشهور، فأنكر ذلك عليه، أي: مَنْ أنت ذاكرًا زيدًا أو تذكر زيدًا، وانتصاب "ذاكرًا" على الحال من معنى: مَنْ أنت، أي مَنْ تكون؟ ... ويقال هذا فيمن ذكر عظيمًا بسوءٍ، أي: مَنْ أنتَ تذكر زيدًا، ويروى بالرفع، أي كلامُك زيدٌ، نحو: "كلمته فوه إلى فِيَّ" والنصب أقوى وأشهر))[٨٣]، سيق تقدير حذف الناصب للمفعول به اعتمادًا على وصف سياق الحال الذي وقع فيه الحدث، والسياق أقرب إلى دلالة التوبيخ للمتكلم الأول الذي سعى بـ "زيد" ـ أي أراد الانتقاص منه ـ فجاء الرد على الاختصار من السامع ليحمل معنى التوبيخ أو ذم المتكلِّم الأوَّل، فـ "زيد" رجلٌ عظيمٌ ذُكر بسوء، فأُنْكِر على مَنْ سعى به أنْ يقال له: "مَنْ أنتَ زيدًا" على تقدير: "مَنْ أنتَ تذكر زيدًا"، لكن التركيب أصحب محل الدوران بين النصب على المفعولية أو الحالية، والرفع على تقدير: كلامُك زيدٌ، بقصد الإخبار، مما حدا بالرضي أنْ يصف حكم الوجوب في النصب بالقوة والشهرة، إلَّا أنَّ هذا الوصف ـ أي القوة والشهرة ـ لا يمنع القول بجواز الرفع دون الحكم على التركيب المحذوف منه بالوجوب؛ لأنَّ هذه الأوصاف ـ أي القوة والشهرة والكثرة والضعف والرديء والجيد والقبيح والحسن، وغيرها. يلجأ إليها النحوي عندما يجد الكلام قد جاء على نحو الجواز لا الوجوب وتفضيل حكم على آخر لا ردّه وقد ألفت الدكتورة خديجة الحديثي إلى هذا المجال بقولها((لأنَّها جميعها تشعر باستحسان وجه على غيره))[٨٤] ـ أي الأحكام ـ والاستحسان لا يقطع به النحوي، بل يرجحه على وجه لا يردّ غيره من الآراء أو الأحكام.

فيتزعزع حكم الوجوب الذي قال به الرضي في ضوء وصف الحكم الواجب بالشهرة والقوة؛ لأنَّ الكلام إذا كان قويًّا كان مقابله ضعيفًا والضعف يؤخذ فيه في كثير من المواضع ولا يُرد، فيكشف لنا ذلك أنَّ القول بوجوب الحذف في المسموعات التي ساقها الرضي لا يكون على الإطلاق؛ لأنَّ ملجأ أكثر هذه المسموعات هو السياق الحالي والمقامي، وهذا السياق يحمل صدرًا رحبًا في تفسير الحدث الكلامي فيؤول الحذف في ضوئه، لا أن يُحتكم إلى قاعدة ما، وكذا إنَّ من شروط ((النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي وأنْ لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي))[٨٥]، وإذا نظرنا في ضوء ما

يحمله هذا النص من شرط وجدنا الضرر المعنوي منتفيًا سواءٌ أكان على الحذف في النصب والرفع أم على الإظهار للمحذوف.

ومما تقدَّم يُلحظ أنَّ ((القدير صراع من وراء النص لمحاولة إخضاعه لقاعدة ما؛ وإنْ لم يُغيِّر ذلك طريقة نطقه شيئًا اختلفت اتجاهاته ومناحيه؛ لأنَّه قائم على الاجتهاد الشخصي والبراعة الذاتية البعيدين عن اللغة))[٨٦]، والابتعاد عن اللغة لا يُراد به سليقة الاستعمال وأسلوب التداول، بل التقعيد الذي يركن إليه النحوي مقيَّدًا به ملزمًا تصرفاته وأحواله، فيظل يدور في فلكه دون تغيير واتساع في تحليل النص، فيأتي التحليل السياقي المقامي والحالي إلى النص ليُفضي إلى قبول التحليل في ضوئه؛ لأنَّ التحليل استنتج من واقع الاستعمال اللغوي بما أحاط به من أحداث ومقامات وأحوال.

الخاتمة

١-يلحظ أنَّ تقدير المحذوف يرتبط بألفاظ التركيب نفسها وإنْ لم يدل على هيأة حروف أحد ألفاظ التركيب، مما يدل على أنَّ تقدير المحذوف لا بد من أنْ يكون مؤتلفًا مع ألفاظ التركيب من الجانب الدلالي، ومن ذلك "أهلك والليل" فلا يمكن تقدير أي لفظ ناصب للمفعول دون أنْ يكون مناسبًا للتركيب، فلفظ الليل فيه مناسبة مع تقدير المحذوف بـ "بادر" ليتلاءم اللفظان مع "أهلك" ليكون الأسلوب من التركيب فيه إفادة التحذير، إذ لا يتحقق هذا الغرض، إذا كان التقدير على"ألزم"، ففي ذلك خروج عن هذا الأسلوب المناسب لائتلاف ألفاظ التركيب، فإذا قُدَّر لفظ آخر لابد من أنْ يتوافق والأسلوب الذال عليه التركيب، لكن تضل بعض الألفاظ المقدَّر بعضها أفضل من بعض.

٢-يلحظ أنَّ الرضي لم يتكأ في تقديره الناصب للمفعول على سياق اللفظ وسياق المقام فقط، بل على سياق المعنى، ومراعاة سياق النص.

٣-إنَّ كثرة الاستعمال مسألة وقتية في اللغة، فقد يكون الاستعمال كثيرًا في وقت عند قومٍ ولا يكون كذلك عند آخرين في وقت ما، فالأمثال نستطيع الاصطلاح على كثير منها إنَّها من التراكيب المهجورة فكيف نستطيع أنْ نطلق على الحذف فيها علَّة كثرة الاستعمال، بل لابد من ذكر الفعل إنْ لم يكن المَثَل كثير الاستعمال لكي لا يلتبس المعنى، وبذلك فإنَّ كثرة الاستعمال قرينة وقتية ترتبط بمقدار استعمال المتكلمين التراكيب على نحو الكثرة؛ لذا فإنَّ عبارة الرضي "ووجوب الحذف في جميع ما ذُكر وأمثالها؛ لكونها في كَثرة الاستعمال والأمثَال لا تغيَّر" فيها نظر وهو تقيد هذه الأمثال أو عبارات التركيب التي ذكرناها بالكثرة الواقعية لا كثرة استعمال قوم في زمن محدَّد.

٤-كثرة الاستعمال وصف نميل فيه إلى مسمى القرينة الحالية أقرب منه إلى اللفظية.

٥-الأمثال تعتمد على تداول الكلام من طرف واحد وفهم القصد فيه من طرف آخر، فالحذف فيها متوقف على فهم قصد الكلام من السامع، فدلالة المحذوف فيه يعتمد القرينة الحالية لا اللفظية.

٦-يفهم من إشارة الرضي إنَّ الحذف في ضوء السؤال والجواب يُعدُّ عنده قرينة لفظية، بل هو ما ذهب إليه النحويون أيضًا، إلَّا أنَّه يمكن القول إنَّه مفهوم تداولي، ومن ثمَّ فالمفهوم التداولي مفهوم حالي، إذ التداول أصله الحوار والتخاطب الحالي، فأقرب قرينة يوصف بها التداول هو القرينة الحالية لا اللفظية، والسؤال والجواب منه.

٧- وصف القرينة باللفظية يستلزم انطباق الاقتران الوجودي في التركيب الدال على المحذوف، مثال ذلك دلالة حرف الجواب "نعَم" أو "كلَّا"، ففي قوله تعالى { يومَ أَشْهَدْتُهُم خَلْقَ أَنْفُسِكُم أَلَسْتُ بِرَبِّكُم قَالُوا بَلَى} فتقدير المحذوف لا يحتمل تكلفًا لوجود الدليل اللفظي عليه وهو الفعل المذكور "أشهدتهم"، وكذا حذفه مع حرف القسم، ففي قوله تعالى {والتين والزيتون} دلَّ القسم بحرق السم على وجود حذف الفعل وهو ما يسمى بالحذف الواجب في ضوء هذه القرينة.

٨-الاعتماد على القرينة الحالية أكثر دلالة ـ من الجانب الاحصائي ـ على الفعل المحذوف من القرينة اللفظية.

٩-كثرة الاستعمال التي سُوِّغ بها الحذف تكون علَّة على نحو عام، وليس قاعدة يتكأ عليها؛ لأنَّ من الكلام المستعمل بكثرة يمكن إظهار الفعل المحذوف معه ويمكن حذفه، ويمكن أنْ يكون المحذوف فعلًا أو غير فعل، وقد لحظنا ذلك في عبارة "مَن أنت زيدًا" مما يدلُّ على أنَّ كثرة الاستعمال ضابطة جزئية وليست قاعدة كلية، فينطبق الحذف على بعض الكلام ولا ينقاس عليه.

١٠-تقدير الفعل المحذوف الناصب للمفعول، قد يتحدد بلفظ معيَّن لا يقدَّر غيره إذا كان دليل القرينة اللفظية جزءًا من التركيب، فإنْ لم يكن جاز التقدير باحتمال أكثر من لفظ شرط أنْ يتطابق والصحة النحوية والدلالية.

الهوامش

[١] – شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٩.

[٢] – ينظر العين: ٢٠١/٣، وأساس البلاغة: ١/ ٨٠، والصحاح:٤/ ١٤٣، ولسان العرب:٨١/٣.

[٣] – الحدود للرماني: ٢.

[٤] – النكت في إعجاز القرآن: ٧٠.

[٥] – البرهان في علوم القرآن: ١٠٢/٣..

[٦] – المصدر نفسه:٣/ ١٢١.

[٧] – الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٠.

[٨] – النحو العربي والدرس الحديث: ١١٤.

[٩] – الخصائص: ١/ ٢٨٤.

[١٠] – ينظر المصدر نفسه: ١/ ٢٨٤–٢٨٥.

[١١] – ينظر: العين: ٥/ ١٤١.

[١٢]– معجم مقاييس اللغة: ٥ /٧٦.

[١٣] – ينظر: الكليات:٧٣٤، والفوائد الضيائية:٥٩، والقرائن في علم المعاني:١٧– ١٨، ٢٢– ٢٤،

[١٤] – الرسائل البيانية: ٨٥.

[١٥]– القرينة النحوية في الأسماء العربية رسالة ماجستير: ٤.

[١٦] – شرح الرضي على الكافية:٤٧/٢.

[١٧] – لمع الأدلة: ٤٥

[١٨] – الاقتراح: ١٤.

[١٩] – ينظر: الكتاب: ٢٢٤/١، ٢٩٤–٢٩٥.

[٢٠] – الشاهد وأصول النحو: ١٢٩.

[٢١] – البيان والتبيين:١/ ١٤٥.

[٢٢] – شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٤٩.

[٢٣]– ينظر: الفاخر في الأمثال: ٩–١١.

[٢٤] – شرح المفصَّل: ٦٤/١.

[٢٥] – شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥٢٤ (طبعة ثانية).

[٢٦] – شرح الرضي/ ٢٤٩/١.

[٢٧] – سورة النحل، الآية:٣٠.

[٢٨] – سورة النساء، الآية: ٣.

[٢٩] – البحر المحيط: ٣/ ١٦٣.

[٣٠] – شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٠.

[٣١] – المصدر نفسه: ١/ ٢٥٠.

[٣٢] – البحر المحيط:١/ ٤٢٣ ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٧٠، وأثر الصناعة النحوية في القول بالتقدير/ بحث:٨١٦ .

[٣٣] – الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤٣.

[٣٤] – المقرِّب: ٣٨٣.

[٣٥] – سورة الانشقاق، الآية: ١.

[٣٦] – شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥١–٢٥٢.

[٣٧] – الكتاب:١/ ٢٨١.

[٣٨] – سورة النساء، الآية:١٧١.

[٣٩] – شرح الرضي على الكافية: ١: ٢٤٩.

[٤٠] – الكتاب: ١/ ٢٨٣–٢٨٤.

[٤١] – سورة النساء، الآية:١٧١.

[٤٢] – المقتضب: ٣/ ٢٨٣، وينظر التذييل والتكميل:٧/٤٧–٥٠.

[٤٣] – سياق الحال في كتاب سيبويه: ٦٤، وينظر: الخلاف النحوي في بنية النص القرآني:٢٨٨–٢٨٩.

[٤٤] – ينظر معاني القرآن للفرَّاء:١ / ٢٠٣، ،شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٤٩.

[٤٥] – دلائل الإعجاز:٤٣.

[٤٦] – سورة آل عمران، الآية: ١١٥.

[٤٧] – سورة البقرة، الآية: ٩٥.

[٤٨] – البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٢٢٦.

[٤٩] – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٢/٢٥٦، والمقرّب: ٣٠٤–٣٠٥، والنحو الوافي:٢/ ١٨٠.

[٥٠] – شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٩.

[٥١] – سورة النساء، الآية:١٧١.

[٥٢] – الكتاب: ١/٢٨٤.

[٥٣] – التذييل والتكميل: ٧/ ٤٧.

[٥٤] – شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٥٠.

[٥٥] – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٢٥.

[٥٦] – شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٥١.

[٥٧] – دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم:٥٠–٥١.

[٥٨] – الفاخر في الأمثال:١٦٤.

[٥٩] – ينظر: أسرار العربية: ١٤٣، والحاشية على المطوَّل: ١٧٤.

[٦٠] – شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٥٢.

[٦١] – الكتاب: ١/ ٢٨١.

[٦٢] – ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٥.

[٦٣] – دراسات في اللسانيات ثمار التجربة : ٢٢٩ .

[٦٤] – اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧.

[٦٥] – شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٩.

[٦٦] – المقتضب: ٢/ ٧٩.

[٦٧] – سورة، التوبة، الآية:٦.

[٦٨] – التحرير والتنوير: ١١/ ١١٨. (دار سحنون)

[٦٩] – شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٠.

[٧٠] – ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:١٤.

[٧١] – المصدر نفسه: ١٨.

[٧٢] – الكتاب: ١/ ٢٨٠.

[٧٣] – المصدر نفسه.280 /1 :

[٧٤] – المصدر نفسه: .280 /1

[٧٥] – ديوان ذي الرمة: ١١.

[٧٦] – سورة التحريم، الآية: ١٢

[٧٧] – التبيان في إعراب القرآن:٢/ ١٢٣١.

[٧٨] – سورة مريم، الآية: ١٦.

[٧٩] – شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٥٢.

[٨٠] – المصدر نفسه:١/ ٢٥١.

[٨١] – الكتاب: ١: ٢٧٥.

[٨٢] – النكت في تفسير كتاب سيبويه:١/ ١٦٠.

[٨٣] – شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٠.

[٨٤]– الشاهد وأصول النحو: ٢٨٩. وينظر: ٢٨٤–٢٨٥ و٢٨٨ منه.

[٨٥] – الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٨٣، وينظر: سياق الحال في كتاب سيبويه: ٨٧.

[٨٦] – تحصيل عن الذهب بهامش الكتاب:١/٤٧٠.

المصادر

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من كلام العرب، لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي، ت٧٤٥هـ، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان(د.، ط).
- أساس البلاغة، محمد بن عمر الزمخشري، ت٥٣٨هـ، ط/ الأولى، دار الفكر، ١٩٧٩م، (د. ط).
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- الاقتراح في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت٩١١هـ، ط/ الأولى، المطبعة النظامية، حيدر آباد، الهند، (د. ت).
- الإنصاف في مسائل الخالف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنباري، ت٥٧٧هـ، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف للشيخ محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، (د. ط، ت).

- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد عوض،، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط/ الثالثة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط/ الأولى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٩هـ.
- تاج اللغة وصحاح العربية، محمد بن إسماعيل الجوهري، ط/ الأولى، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.
- التبيان في إعراب القرآن، عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة البابي الحلبي، (د. ط، ت).
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.
- تحصيل عن الذهب بهامش الكتاب، تعليق الأعلم الشنتمري، طبعة بولاق، القاهرة، ١٣١٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت٧٤٥هـ، تحقيقك د. حسن محمود هنداوي، ط/ الأولى، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، ط/ الثالثة، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٩م.
- الخصائص، لابن جنِّي، ت٣٩٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٢.
- الخلاف النحوي في بُنية النص القرآني في ضوء الدراسات الحديثة، د. شيماء رشيد محمد، تقديم، أ.د. حسين كريم ناصح، ط/ الأولى، دار دجلة، عمان الأردن، ٢٠١٥م.
- دراسات في اللسانيات ثمار التجربة، د. هادي نهر، ط/ الأولى، عالم الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رضوان الداية، فايز الداية،، ط/ الثانية، مكتبة سعد الدين، سوريا دمشق، ١٩٨٧م.
- ديوان ذي الرِّمَّة، قدَّم له وشرحه: أحمد حسن بَسج، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥.
- الرسائل البيانية للصبان، بحاشية الإنباتي عليها، ط/ الأولى، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٥هـ.
- الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحيثي، مطبعة المجمع العلمي، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، ت٦٨٨هـ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط/ الثانية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، مطبعة ستارة، إيران.
- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، ت ٦٤٦هـ، تحقيق: أ.د إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين – القاهرة، ٢٠١٣م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سلمان حمود، الدار الجامعة للطباعة والنشر، ١٩٩٨م، (د.ط).
- العين، أحمد بن عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، ط/ الأولى، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.

●الفاخر في الأمثال، المفضَل بن سلمى بن عاصم الضبِّي، ت٢٩١هـ، اعتنى به ووضع حواسيه: محمد بن عثمان، ط/ الأولى، لبنان، بيروت، ٢٠١١م.
●الفوائد الضيائية، عبد الرحمن الجامي (الملَّا جامي)، إستانبول، الطبعة الحجرية، (د. ط. ت).
●الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ، تحقيق: د. عبدالسلام محمد هارون، ط/ ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
●الكليات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش، ط/ الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
●لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، ت٧١١هـ، تحقيق: عبدالله علي الكبير، أحمد حسب الله، محمد الشاذلي، دار النشر والمعارف، القاهرة. (د. ت . ط).
●اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م، (د،ط).
●المقتضب، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد، ت ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط/ الثالثة، القاهرة، ١٩٩٤.
●المقرِّب، ومعه مُثُل المقرِّب، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي، ت٦٦٩هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
●النحو الوافي، د. عباس حسن، ط/الثانية عشرة، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
●النكت في إعجاز القرآن (من ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، للرماني، تحقيق: محمد خلف الله، محمد زغلول، دار المعارف، القاهرة، (د. ت، ط).
●النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان بن عيسى أعلم الشمنتري، ت٤٧٦هـ، قرأه وضبط نصَّه: د. يحيى مراد، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.، (د.ت).

الرسائل والأطاريح

●دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، الباحثة: عائشة عبيزة، إشراف: أ. د سعيد صادق، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، الجزائر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.

المجلات والدوريات

●أثر الصناعة النحوية في القول بالتقدير، د. سعيدة محمد محمد صبح، حولية كلية الدراسات الإسلامية، والعربية للبنات، الإسكندرية، المجلد/ ٢، العدد/ ٣٢.
●ظاهرة الحذف والذكر، د. فايز أحمد محمد الكومي، مجلة علوم اللغة، المجلد/١٣، العدد/ الثاني، ٢٠١٠م.

Sources

•The Holy Quran

● Relishing beatings from the words of the Arabs, by Abu Hayyan al-Andalusi Muhammad bin Yusuf bin Ali, 745 AH, investigated by: Muhammad Othman, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon (w.d).

● The basis of rhetoric, Muhammad bin Omar Al-Zamakhshari, 538 AH, I / Al-Oula, Dar Al-Fikr, 1979 AD, (w.e).

● The strangeness in the controversy of the syntax and the brilliance of the evidence, by Ibn Al-Anbari, investigated by: Saeed Al-Afghani, Syrian University Press, 1957 AD.

● The Proposal in Grammar, Abd al-Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti, d. 911 AH, i / the first, the regular press, Hyderabad, India, (w.d).

● Fairness in issues of disagreement between the Basri and Kufic grammarians, Abdul Rahman bin Muhammad bin Obaid Allah Al Anbari, d. 577 AH, and with him the book "The Recompense of Justice" by Sheikh Muhyi Al-Din Abdul Hamid, House of Revival of Arab Heritage, (d. i, t).

● Al-Bahr Al-Moheet, by Abu Hayyan Al-Andalusi, achieved by: Adel Ahmed Abdel-Mawgoud, and Sheikh Ali Muhammad Awad, I / Al-Oula, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, Lebanon, 1413 AH-1993AD.

● The proof in the sciences of the Qur'an, Al-Zarkashi, investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr, I / 3, 1400 AH, 1980 AD.

● Al-Bayan wa Al-Tabeen, Amr bin Bahr Al-Jahiz, investigation: Abdul Salam Muhammad Harun, i / Al-Oula, Committee of Authoring, Translation and Publishing, 1369 AH.

● Taj al-Lughah wa Sihah al-Arabiya, Muhammad bin Ismail al-Gohari, I / First, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, Lebanon, 1990 AD.

● Al-Tibayan fi Al-Qur'an Expression, Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari, investigated by: Ali Muhammad Al-Bajawi, Al-Babi Al-Halabi Press, (w.d.e).

● Liberation and Enlightenment, Muhammad Al-Taher Bin Ashour, Dar Sahnoun for Publishing and Distribution, 1997.

● A collection of gold in the margins of the book, Commentary of Al-Alam Al-Shantamari, Bulaq Edition, Cairo, 1316 AH.

● Appendix and complementing in the explanation of the book Al-Tashel, by Abu Hayyan Al-Andalusi, T. 745 AH, your investigation by Dr. Hassan Mahmoud Hindawi, i / the first, Treasures of Seville for Publishing and Distribution, Riyadh, 1429 AH - 2008 AD.

● Arabic sentence authored and sections, d. Fadel Al-Samarrai, third edition, Dar Al-Fikr, Amman, 2009.
● Characteristics, by Ibn Jinni, d. 392 AH, investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Al-Kutub, Cairo, 1952.
● The grammatical dispute in the structure of the Qur'anic text in the light of recent studies, d. Shaima Rashid Mohammed, presentation, Prof. Hussein Karim Nasih, i / the first, Dar Dijla, Amman, Jordan, 2015.
● Studies in Linguistics Fruits of Experience, d. Hadi Nahr, i / the first, the world of scientific books, Beirut, Lebanon, 2011.
● Evidence of Miracles, Abdul Qaher Al-Jarjani, investigation: Muhammad Radwan Al-Daya, Fayez Al-Daya, second edition, Saad Al-Din Library, Damascus, Syria, 1987 AD.
● Diwan Dhul-Rama, presented and explained by: Ahmed Hassan Bassaj, I / Al-Oula, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, Lebanon, 1415 AH - 1995.
● Al-Sabban's graphic messages, footnote to Al-Anbati on it, I / Al-Awwal, Al-Amiri Press, Bulaq, 1315 AH.
● Witness and Origins of Grammar in Sibawayh's Book, d. Khadija Al-Haythi, Scientific Council Press, 1431 AH - 2010.
● Explanation of Al-Radhi on the Sufficiency, Muhammad Bin Al-Hassan Al-Radhi Al-Istrabadi, 688 AH, Correction and Commentary: Youssef Hassan Omar, 2nd Edition, Al-Sadiq Institution for Printing and Publishing, Satara Press, Iran.
● Explanation of the joint: Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin Yaish Al-Nahawi, 646 AH, investigation: Prof. Ibrahim Muhammad Abdullah, Dar Saad Al-Din - Cairo, 2013 AD.
● The phenomenon of deletion in the linguistic lesson, d. Taher Salman Hammoud, The University House for Printing and Publishing, 1998 AD, (d. i).
● Al-Ain, Ahmed bin Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, investigation: Mahdi Al-Makhzoumi, Ibrahim Al-Samarrai, ed / Al-Oula, Al-Hilal Library House, Beirut, Lebanon, 1988 AD.
● Al-Fakher in Proverbs, Al-Mufaddal bin Salma bin Asim Al-Dhabi, d. 291 AH, took care of him and set his senses: Muhammad bin Othman, i / the first, Lebanon, Beirut, 2011.

● Luminous Benefits, Abd al-Rahman al-Jami (Mullah Jami), Istanbul, lithograph, (w.d.e.).

● The book, Amr bin Othman bin Qanbar, died in 180 AH, investigated by: Dr. Abd al-Salam Muhammad Harun, i/3, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH-1988 AD.

● Colleges, Abu Al-Baqa Al-Kafwi, Investigation: Dr. Adnan Darwish, second edition, Al-Resala Foundation, Beirut, 1993.

● Lisan Al-Arab, Muhammad bin Makram bin Ali bin Manzour, 711 AH, investigation: Abdullah Ali Al-Kabeer, Ahmed Hassaballah, Muhammad Al-Shazly, publishing house and knowledge, Cairo. (w.d.e).

● The Arabic language, its meaning and structure, d. Tammam Hassan, House of Culture, Casablanca, Morocco, 1994 AD, (w.e).

● Al-Muqtadib, Abu Al-Abbas, Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Al-Thamali Al-Azdi, known as Al-Mubarrad, T. 285 AH, investigated by: Muhammad Abdul-Khaleq Udayma, t / third, Cairo, 1994.

● Al-Muqreb, and with him is the example of the Muqreeb, Ali bin Mumin bin Muhammad bin Ali bin Asfour Al-Ashbili, 669 AH, investigation: Adel Ahmed Abdel-Mawgod, Ali Muhammad Moawad, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut, Lebanon.

● Adequate grammar, d. Abbas Hassan, i / the twelfth, Dar Al Maaref, Cairo, (w.d).